مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط يعقد مؤتمره السنوي الثالث حول:

(المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين)

أسيوط ٢٤ ـ ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٨

أعده الدكتور مصطفى محمد عبد الله الكفري

جامعة دمشق ـ كلية الاقتصاد

(في اللحظات التي يستعد فيها العالم للخطوة الأخيرة التي تنقله إلى القرن الحادي والعشرين تلوح في الأفق تحديات وفرص لابد أن توضع في حسابات الأمم وهي تخطط لصنع خيارات مستقبلية مناسبة تضمن لها في القرن القادم تعظيم فرص التنمية والتقدم والوجود الآمن، وتمكنها في الوقت نفسه من مغالبة التحديات ودرء المخاطر التي تترصد مسيرتها نحو المستقبل. والمياه واحدة من دوائر التحدي التي سوف تتعارض بشأنها المصالح، كما يمكن أن تزدهر حولها فرص التعاون الإقليمية بين الدول المتشاطئة في أحواض الأنهار الكبرى كالنيل والفرات أو الدول المشتركة في خزانات المياه الجوفية.)

إن النمو السكاني والتطور الاجتماعي - الاقتصادي في المنطقة العربية سيؤدي إلى زيادة التزاحم حول مصادر الماء بأشكالها الأساسية: الأنهار والمياه الجوفية. ولهذا فإن القرن القادم سيسطر عليه كم من العلاقات المتصارعة حول الماء في الوطن العربي. والمشكلة الكبرى على المدى غير البعيد هي كيفية تنظيم استخدامات مياه النيل والفرات ودجلة بين الدول عربية فيما بينها، والدول العربية وغير العربية.

وقد تم خلال الجلسات العلمية للمؤتمر مناقشة البحوث والدراسات التالية:

- **إدارة المياه في مصر: الأهداف والتحديات،** دراسة ناقش فيها الباحث الدكتور ضياء الـدين القوصي، موضوع المياه كمورد هام وحيوي في عملية التنمية المتواصلة، وبين أن الزيادة المطردة في السكان والمنافسة الشديدة بين الأنشطة المختلفة وعوامل التلوث والإسراف في استخدام المياه، تشـكل جميعها قاعدة التحديات التي يقف في مواجهتها قائمة من الأهداف التي تتمثل فـي المحافظـة علـى الموارد المائية الحالية وتنميتها والعمل على زيادة كمياتها والحد من تلوثها وتحسين نوعيتها. كـذلك فإن ترشيد استخدام المياه للأغراض المختلفة هو العامل المحدد من هذه الأهداف لأنه العامل الوحيـد الذي يتوقف على الإرادة الوطنية والوعي الجماهيري وإحساس المواطن بالمسؤولية.

- **مستقبل المياه في الوطن العربي،** للباحث مغاوري شحاته دياب، ناقش فيه موارد الميـاه السطحية في الوطن العربي ممثله في مياه الأمطار والأنهار والوديـان الجافـة والموسـمية. كمـا استعرض بإسهاب مصادر المياه الجوفية في الوطن العربي باعتبارها ثاني الموارد المائية أهمية بعـد الموارد السطحية خاصة ان معظم أراضي الوطن العربي صحراوية شبه قاحلة ولا تقطعها انهار. وإن إخضاعها للتنمية المستقبلية يقتضي البحث عن مصادر مياه جوفية على وجه التحديد.

- **موقع المياه في الصراع العربي ـ الصهيوني،** بحث ناقش فيه الكاتب عوني فرسخ، موضوع حماية الحقوق المائية للفلسطينيين في مناطق السلطة الفلسطينية. وتخلص الورقة التي قدمها إلى أن عملية السلام ارتدت بآثار سلبية على أزمة المياه والصراع من حولها، فاللجان متعددة الأطراف لم تبحث على مدى سبع سنوات أي مسألة جوهرية بسبب رفض المندوبين الصـهاينة بحـث مسـألة الحقوق وعدالة التوزيع وفق قواعد هلسنكي لسنة ١٩٦٦. أما اتفاق أوسلو سنة ١٩٩٣ فقد جاء غامضاً في موضوع المياه، فيما أعطى اتفاق القاهرة سنة ١٩٩٤ للمستوطنات والمراكز العسكرية حقوقاً فـي مياه الضفة والقطاع، مضفياً الشرعية على اغتصاب مياه المناطق المحتلة.

- **المياه في اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية،** دراسة للدكتور عبد العاطي محمد، أكد فيها: أن اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية التي تضمنت إشارات لموضوع المياه عكسـت مصـلحة الجانب الإسرائيلي فقط وقوننت أمر الواقع الظالم الذي تفرضه إسرائيل بالنسبة للسيطرة على مـوارد المياه، وهي السياسة المائية لإسرائيل التي لا تريد التخلي عنها، وليس من الواضح أنها ستتخلص منها في ضوء متابعة ما يجرى فعلا على ارض الواقع. ولا تصلح الاتفاقيات الثنائية لمعالجة قضية المياه بين العرب وإسرائيل، بل يتعين حلها بشكل جماعي ضمن حل دائم للصراع العربي الإسرائيلي يطرح حقوقاً متوازنة بين الطرفين ويضمن وقف المخطط التوسعي الإسرائيلي في مجال المياه.

- **السرقات الإسرائيلية لمياه الجنوب اللبناني،** للباحثة غادة عطفت ناجي، ناقشت فيه المخططات والمشاريع الإسرائيلية المتعلقة بالمياه، والسعي اليهودي لضم الليطاني، والعقيدة اليهودية الاستيطانية، وضرورة العمل على تفويت الفرصة على إسرائيل ومواجهة مخططاتها ومشاريعها المتعلقة بسرقة المياه العربية.

- **الاستراتيجية المائية والصراع العربي ـ الصهيوني،** للدكتور فيصل عودة الرفوع، أوضح فيه الباحث أن الاستراتيجية الصهيونية في السيطرة على المياه العربية ظهرت منذ نشوء الكيان الصهيوني، ولم تتوقف حتى اليوم، بل إن أطماعها في المياه العربية في زيادة مضطردة وذلك نتيجة من نتائج الزيادة السكانية والمتمثلة في الهجرة اليهودية إلى الكيان الصهيوني خاصة من إثيوبيا والاتحاد السوفيتي السابق.

ونتيجة للأطماع التوسعية الصهيونية والمتمثلة في الاستثمار غير المشروع للمياه العربية واستغلال مصادرها وحرمان أصحابها الشرعيين من ممارسة سيادتهم عليها والاستفادة منها. فإن الصراع العربي ـ الصهيوني سيبقى في حالة مستمرة ـ حاضراً ومستقبلاً ـ على الرغم من إمكانية التوصل إلى نوع من التسويات السياسية لبعض جوانب هذا الصراع بين الكيان الصهيوني وهذا الطرف أو ذاك من الأطراف العربية.

- **الخلفيات السياسية للضغوط المائية على الدول العربية،** بحث للدكتور عبد العظيم حماد، يرى فيه الباحث أن: استخدام المياه كأداة للصراع بين بعض الجيران الذين تنبع من أراضيهم أنهار تمر أو تصب في الدول العربية وبين هذه الدول، إنما يرد في سياق أشمل من علاقات الصراع بين هؤلاء الجيران، وبين الدول العربية المعنية، إذ إن المياه يمكن في لحظة معينة من تطورات الصراع أن تستخدم كأداة للضغط على الأطراف العربية لتحقيق أغراض ومصالح غير مائية، أي غير مرتبطة مباشرة بالاحتياجات المائية لتلك الأطراف الضاغطة، على أن يكون واضحاً منذ البداية أن استخدام المياه كأداة للضغط السياسي لا ينحصر فقط في النمط الشائع حاليا، وهو قيام دول المنابع بالحد من تدفق المياه إلى دول المصبات والدول الوسيطة في أحواض الأنهار، ولكن استخدام المياه أداة سياسية يمكن أيضاً أن يتمثل في الإغراء بتزويد الآخرين بها مثلما تحاول تركيا حالياً أن تفعل بمشروعها المسمى خط أنابيب مياه السلام.

وهناك نمط آخر من استخدام المياه كأداة في الصراع السياسي هو المطالبة بحصص إضافية منها، أو المطالبة بحصة لم تكن موجودة أصلاً مثلما حاولت إسرائيل إدارج مطالبها بحصة تبلغ ٥ % من مياه

النيل في المفاوضات متعددة الأطراف في الشرق الأوسط.

- **حقوق مصر التاريخية والقانونية في مياه نهر النيل،** دراسة للدكتور عبد الواحد محمد الغار، تناول فيها الباحث حقوق مصر التاريخية والقانونية في مياه نهر النيل، من خلال الأساس الذي تبنى عليه مصر حقوقها في مياه نهر النيل، والآثار القانونية المترتبة على الاعتراف بحقوق مصر في مياه النيل، وجهود مصر في مجال تطوير الانتفاع بنهر النيل وزيادة مواردها المائية، والكشف عن احتمالات المستقبل بالنسبة لحقوق مصر في مياه نهر النيل.

- **قضية نهري دجلة والفرات بين تركيا وبين سورية والعراق،** بحث للدكتور هيثم الكيلاني: أوضح فيه انه لا يوجد، حتى اليوم، وبسبب الرفض التركي، اتفاقية مشتركة بين تركيا وسورية والعراق تنظم طريق الإفادة من نهري دجلة والفرات. ولهذا فإن أحكام القانون الدولي. ولاسيما اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية. تسري على هذين النهرين، حتى تتوصل الدول المتشاطئة الثلاث إلى اتفاقية خاصة تنظم الإفادة من النهرين.

إن اختلاف الدول في كيفية الانتفاع من المياه المشتركة أمر طبيعي يفترض ألا يؤدي إلى انفراد طرف بذلك الاتفاق على حساب الأطراف الأخرى، وينبغي ألا تكون المصلحة الذاتية هي وحدها التي تركن إليها دولة المنبع في تقرير كيفية تصرفها بمياه النهر الدولي.

وإن عدم وجود اتفاق دولي بين الأطراف بشأن توزيع حصص النهر الدولي، لا يعني إطلاق يد واحدة في التصرف المطلق بمياه ذلك النهر، بل يجب اللجوء إلى التفاوض بين تلك الأطراف، وفي حالة عدم التوصل إلى الحل المنطقي والعادل الذي يحقق توازناً بين مصالح الدول المتشاطئة، فلا بد من اللجوء إلى الوسائل السليمة الأخرى المعروفة دولياً لحل الخلافات التي تنشأ بين الدول والتي تستند إلى القواعد القانونية الدولية، إضافة إلى الفقه القانوني الدولي. إن مثل هذا التوجه لم يحقق في موضوع استغلال نهري دجلة والفرات، إذ استمرت تركيا في استغلال مياه النهرين وفق طموحاتها الاقتصادية والسياسية دون الاكتراث بمصالح العراق وسورية.

- **المياه المصرية وقرن قادم،** للدكتور رفعت لقوشه، توصل فيه الباحث إلى أن مصر سوف تتحول إلى دولة مستوردة للمياه في القرن القادم ومن ثم فهي مدعوة إلى إدارة صراع المياه في محيطها الإقليمي، في ظل ثلاثة اعتبارات استراتيجية: **الأطماع الإسرائيلية والمناوءات الأثيوبية والطموحات التركية**. ويؤكد الباحث إستراتيجية العمل بالدبلوماسية الوقائية لاحتواء هذه المخاطر ويقترح أن تؤدي الدبلوماسية العربية الوقائية (وللدبلوماسية المصرية تجربتها الناجحة) دوراً في

مصادرة الخلاف المائي التركي ـ السوري/ العراقي حفاظاً على الأمن المائي للـدولتين العـربيتين، واعترافاً بشرعية حقوقهما المكتسبة في نهري دجلة والفرات. كما يرى الباحث أن العجز المائي سوف يفرض على مصر في القرن القادم تنويع مصادرها المائية المحتملة.

- الموارد المائية كمشكل اقتصادي في دول المغرب العربي، بحث للدكتور مصطفى التحضيتي، أوضح فيه أن التحدي القائم وفقاً لبيانات البنك الدولي، يكمن في كيفية الإفادة مـن الميـاه وتوفيرها بكلفة معقولة في مناطق تكون الحاجة فيها إلى الماء ملحة لتحسين وسائل إدارة موارد المياه الموجودة حالياً، وعدم هدرها وتطوير السياسات المائية لترشيد استخدامها لتقليل نسبة الهـدر بشـتى الوسائل الممكنة ورفع كفاءة استخدامها وصولاً للاستعمال الأمثل لها. ولتحقيق ذلك أوصى الباحث بعدة أساليب لتحسين كفاءة استخدام المياه أهمها:

- رفع كفاءة وصيانة وتطوير شبكات نقل وتوزيع المياه.
- رفع كفاءة الري الحقلي وتطوير نظم الري كالري بالرش وبالتنقيط.
- تنمية الموارد المائية المتاحة عن طريق السدود، الخزانات والمجارى المائية.
- إضافة موارد مائية جديدة.
- مكافحة التصحر ومحاولة تقليل أضرار الجفاف والقضاء على التلوث بشتى أنواعه.

- اليمن مشكلة المياه ومتطلبات تطوير وتعطيل دور إدارة الموارد المائيـة، للدكتور فؤاد راشد عبده، أوضح فيه أن محدودية المياه والمصادر المائية وقابليتها للنضوب، وزيـادة الطلب عليها واستخدامها المكثف وغير العقلاني أدت إلى بروز مشكلات عدة في مختلف بلدان العالم، من أهمها النقص الحاد في الإمدادات المائية وتدني نصيب الفرد من المياه العذبة، تلوث المياه وتدهور نوعيتها، نضوب بعض المصادر المائية، ظهور النزاعات المائية الدولية والإقليمية وغيرهـا، الأمـر الذي يشير إلى أن المياه والمشكلات المائية ستكون أحد أهم التحديات في القرن القادم.

- تحدي المياه والتنمية الزراعية في الوطن العربي، بحث للـدكتور مصـطفى محمد العبدالله، عرض فيه أهمية الزراعة التي تعد من أقدم الأنشطة الاقتصادية التـي عرفتها البشرية، ذلك لأنها تشكل مصدراً لإشـباع الحاجـات الأساسـية للمجتمـع، وتستوعب قسماً كبيراً من الموارد البشرية، لذا نلاحظ أن تنميـة مجمـل الاقتصـاد الوطني ترتبط بالتنمية الزراعية. ثم ناقش خصائص التنمية الزراعية فـي الـوطن

العربي ومقوماتها ونتائجها. وحدد معوقات التنميـة الزراعيـة وأسـباب انخفـاض الإنتاجية في الوطن العربي، ومتطلبات التنمية الزراعية. كما نـاقش مسـألة الـري والموارد المائية والتنمية الزراعية في الوطن العربي. وعرض السياسـات المائيـة والتوجه الخاطئ لاستخدام الموارد المائية. ويرى الباحث أن العمل العربي المشترك في مجال تنمية الموارد المائية والتنمية الزراعية هو السبيل الوحيد.

- **قضايا ترشيد استخدامات المياه في الإعلام السوري،** للدكتور سمير صارم، أوضح فيه أن الإعلام السوري شأنه شأن أي إعلام وطني في الدول التي تسعى لبناء ذاتها، يهدف إلى حماية المصالح العامة، ونشر الفكر الذي يسهم في تنشئة الإنسان القادر على بناء الوطن والدفاع عنه، سواء في المجال التنموي، أو السياسي، أو العسكري. وقد أدى الإعلام السوري ولا يزال يؤدي دوراً كبيراً في مختلف هذه المجالات، وواكب مختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع السوري، كما كان معبراً عن تطلعاته وطموحاته في قضايا البناء والتحرير بمختلف مقدرات وقنـوات ومتطلبات عملية البناء والتحرير.

- **أسباب أزمة المياه في الوطن العربي،** دراسة للدكتور عبد العزيز بن سليمان الطريقاق، أوضح فيها أن حدة أزمة المياه في الوطن العربي تختلف من بلد لآخر، كما تختلف طريقة مواجهتهـا والطرق المتاحة لحلها، وكذلك السياسة المائية لكل بلد عربي. ولكن العوامل التاليـة تعـد العوامـل الرئيسية لأزمة المياه في الوطن العربي بوجه عام وتشمل افتقار الوطن العربي بشكل عام إلى الموارد المائية الغزيرة والمستديمة باستثناء بعض الأنهار كالنيل ودجلة والفرات. وقوع الجزء الأكبـر مـن الوطن العربي في المنطقة الجافة أو شبه الجافة في العالم وهذا بحد ذاته يسبب ندرة الموارد المائيـة. ومقابل العرض المحدود لمصادر المياه في الوطن العربي يتزايد الطلب على المياه لتلبية الاحتياجـات التنموية في الدول العربية بمعدلات عالية نتيجة للنمو السكاني المرتفع مقارنة ببقية دول العالم.

الأمن المائي العربي، بحث للدكتور محمود زنبوعه، أوضح فيه أهمية المياه ودورها في الحيـاة العامة والنشاط الاقتصادي. كما أوضح أن الأمن القومي العربي مرتبط بالأمن الغذائي العربي، والأمن الغذائي العربي مرتبط بالأمن المائي العربي.

- **الأمن المائي العربي في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة،** للدكتور صلاح علـي صالح فضل الله، أوضح الباحث أن الموارد المائية في الوطن العربي تكتسب أهمية خاصة، إذ تعد هذه

الموارد من أغلى وأندر الموارد الطبيعية المتاحة بالمنطقة العربية، علاوة على أنها العنصر المحدد الرئيس لخطط وبرامج التنمية الزراعية العربية، وإحدى الدعائم الرئيسة لتحقيق الأمن الغذائي العربي المنشود، الأمر الذي يمكن القول معه إن هناك ارتباطاً كبيراً بين الأمن المائي من ناحية وتحقيق الأمن الغذائي العربي من ناحية أخرى.

- البدائل الفنية الممكنة لتجاوز العجز من الموارد المائية ومحدداتها، بحث للدكتور جمال أبو زيد عبد الرحيم، ناقش فيه مشكلة البحث عن بدائل للموارد المائية في الوطن العربي، ولحسن الحظ أن البلدان العربية معظمها تمتد شواطئه البحرية لمسافات شاسعة وعليه فيكون البديل الذي لا ينضب هو تحلية مياه البحر. كذلك وجود بعض البلدان العربية على خزانات مياه جوفية ضخمة، وبعضها الآخر تتعرض أراضيه الأمطار غزيرة تعد بدائل لسد الاحتياجات، ولكن هذه البدائل سالفة الذكر تحتاج إلى استثمارات ضخمة وتكنولوجيا متقدمة ليست متوافرة لأغلبية الدول العربية. لذلك يظل البحث عن موارد أخرى هو الشغل الشاغل للعديد من المؤسسات.

- التركيب المحصولي الأوفق وإمكانيات التوسع الأفقي في ظل محدودية المياه المتاحة للري بمحافظة الوادي الجديد، دراسة للدكتورة ثناء إبراهيم خليفة، إذ أوضحت أن التنمية الزراعية ترتكز على محورين هما التوسع الزراعي الرأسي والتوسع الزراعي الأفقي، وتعد مياه الري العنصر الحاسم والمحدد لعملية التوسع الزراعي الأفقي، مما استدعى دراسة الموارد الزراعية المتاحة بمحافظة الوادي الجديد بوصفها محافظة صحراوية تعاني من محدودية الموارد المائية، ودراسة التركيب المحصولي الأوفق في ظل الموارد الاقتصادية المحدودة والمحددة للإنتاج الزراعي بالمحافظة، لمعرفة هل هناك تراكيب محصولية أفضل من التركيب المحصولي الراهن تحقق كفاءة استخدام الموارد المائية. لذلك استهدف البحث: أولاً - تحليل وصفي وكمي للموارد الأرضية والمائية المتاحة بالمحافظة، ثانياً - تحديد التركيب المحصولي الأوفق المعظم لصافي العائد من الوحدة الاروائية في ظل محدودية موارد المياه بالمحافظة. أما الطريقة البحثية التي اعتمد عليها البحث فهي أساليب التحليل الوصفي والكمي، وأسلوب البرمجة الخطية من اجل تعظيم دالة الهدف في ظل بعض القيود الطبيعية والتنظيمية والتسويقية. وقد اعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من الجهات الحكومية المختلة.

- الاتفاقات الدولية لأحواض الأنهار المشتركة: الإطار التاريخي، للدكتورة سحر عبد المجيد المجالي، تناولت الدراسة الاتفاقات الدولية لأحواض الأنهار المشتركة " الإطار التاريخي"

البعد التاريخي ـ للاتفاقات منذ عهد الإقطاع في الدول القديمة وانعقاد معاهدة مونستر (Munster) في ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٦٤٨ م إلى وقتنا الحاضر، وتعد هذه الاتفاقات والمعاهدات الأساس في قواعد ومصادر القانون الدولي الذي يحكم الأنهار الدولية في ظل حرية الملاحة في العصر الحديث.

- الأمن المائي في ضوء القرآن والسنة، دراسة للكاتب زكريا احمد محمد نور، أوضح فيها أن الأمن المائي أحد المفاهيم العصرية داخل القواميس الاقتصادية والسياسية في الفترة الأخيرة، وهو يعني معرفة واقع الثروة المائية من إذ مخزونها وتنوع مصادرها وطرق استخدامها واستثمارها وتحسين نوعيتها وضمان توافرها بالقدر الذي يلبي الاستهلاك البشري والإنتاج الزراعي والنمو الصناعي والتوازن البيئي. فقد تنشأ الحروب إذا دعت الضرورة لحماية مصادر الثروة المائية وتوزيعها بين طوائف البشر. ويتحدث القرآن الكريم عن الأمن المائي لأن الماء شريان الحياة. قال تعالى: **﴿أولم ير الذين كفروا إن السموات والأرض كانتا رتقا ففتقناهما وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون ﴾.**

- مواجهة أزمة المياه في الوطن العربي، بحث للدكتور عبد الحكيم بنود، أوضح فيه أن الوطن العربي يتجه مع استقبال القرن الحادي والعشرين إلى حافة أزمة مائية واقعة لا محال، ما لم تبادر الدول العربية كافة للتعامل الحذر والدقيق مع جميع عناصر المشكلة من أطماع دول الجوار في الاستحواذ على أكبر كمية من مياه الأنهار المشتركة ومياه الأحواض الجوفية، وسوء إدارة للموارد المائية التقليدية، وضعف استثمار للموارد غير التقليدية. وهذا يستتبع أن يكون هناك مشروع مائي عربي يرتكز على دعامات ثلاث:

- التمسك بالحقوق المائية العربية لمواجهة كل من ينتقص من هذه الحقوق وخاصة حقوق العرب في نهر النيل، وحقوقهم في نهري دجلة والفرات ونهر الأردن والليطاني وغيرها.
- رفع إنتاجية المياه في المجالات كافة واتباع إدارة سليمة للموارد المائية.
- تنمية الموارد المائية المتاحة على المستوى القطري والمستوي القومي إلى حدها الأقصى مع إدارة موارد جديدة كلما كان ذلك ممكناً.

- طرق توفير المياه لمكة المكرمة منذ فجر الإسلام وحتى منتصف القرن العشرين، للدكتور عادل بن محمد نور عياش، أكد فيه الباحث أننا لو اتخذنا من سكنى هاجر وابنها إسماعيل في مكة المكرمة بداية للنشأة الحضارية لهذه المدينة المقدسة، يمكن القول: إن مكة ارتبطت منذ نشأتها بظهور ماء زمزم، ثم وفدت قبيلة خزاعة إلى مكة واستأذنت هاجر في البقاء بمكة والإقامة

من ماء زمزم، وبعد ذلك تكاثر الناس في مكة وبدأت تظهر مشكلة نقص المياه لعدم كفاية البئر في سد احتياجات جميع السكان، ولذلك قامت حركة نشطة لحفر الآبار في مكة وضواحيها استمرت إلى عهـد معاوية بن أبي سفيان في منتصف القرن الأول للهجرة، وفي عهد هذا الخليفة الأموي بـدأت محاولـة لجلب مياه العيون من المناطق المحيطة، واستمرت أعمال الخلفاء من بعده على هـذا الـنهج إلـى أن تمكنت زبيدة زوج هارون الرشيد عام ١٨٤ هـ من جلب مياه العيون من خارج حرم مكة، على بعـد نحو ٣٥ كم، وذلك بمد القنوات وحفر الأنفاق وتذليل الصعاب لوجود جبال كثيرة في طريقها، وعلـى هذا النهج نفسه استمرت الأعمال بجلب مياه العيون من وادي نعمان ووادي حنين إلا أنها لم تكن كافية للسكان والحجاج في جميع السنين وذلك لقلة مياه الأمطار أحياناً.

- **محكمة الماء،** للدكتور حسن اللبيدي، عرض فيه الباحث أن " محكمة الماء " هـو اسم لهيئة ما زالت تنظر بالمنازعات حول المياه، وتنعقد جلساتها في يوم الخميس من كل أسبوع أمام أحد أبواب الكاتدرائية الكبرى في مدينة بلنسية في شرق إسبانيا. وهو الاسم نفسه الذي أطلقه المسلمون على هذه الهيئة التي أنشأوها أول مرة فـي تـاريخ إسبانيا، إذ كانت تنعقد جلساتها في يوم الخميس من كل أسبوع في المكان نفسه، ولكن أمام المسجد الذي تحول إلى كاتدرائية لاحقاً، وظلت جلساتها مستمرة طـوال قـرون الحكم الإسلامي لبلنسيه، ثم من بعد الحكم الإسلامي إلى يومنا هذا.

وإذا كانت " بلنسيه " طريقنا لمعرفة القواعد الأصولية التي تحكم منازعات المياه، فإنه لن يكون من قبيل الاعتراف بالجميل وحده، أن نرجع في سبيل استقاء تلك القواعد، إلـى بعـض مؤلفـات فقهـاء الأندلس، وقد حوت من الكنوز الفقهية التي ظللنا بمنأى عن الاستفادة منها، ونعتقد أنـه قـد آن الأوان للاغتراف منها، وخاصة كتاب " الموافقات " الذي سطرته يد النابغة الفيلسوف النظـار أبـي اسـحق الشاطبي.

- **دراسة جيوبوليتكية المياه في مصر الشرق الأوسط، بحث** للدكتور محمد رياض احمد رياض، ناقش فيه الباحث حقيقة أن مصر والشرق الأوسط تقع إجمالاً في قلب المنطقة الجافـة، ومن ثم فإنها تعانى من درجات مختلفة من نقص موارد الماء. ويستثنى من ذلك أطراف المنطقة فـي الشمال والجنوب التي تتلقى أقداراً متوسطة إلى وفيرة من الأمطار. وهذه الأطـراف مسـؤولة عـن الجريان السطحي للمياه في صورة أنهار كبيرة وصغيرة تخترق أجزاء من المنطقة الجافـة العربيـة، وخاصة في مصر وشمال السودان وسورية والأردن وغالبية العراق.

هذه الحقيقة مسؤولة عن ظاهرة الأنهار الدولية في المنطقة التي يستحيل معها الإفادة من المياه بكفـاءة عالية دون إجراء اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف من أجل ضمان مقومات الحياة. لهذا الهدف تـم توقيع اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان، وظهرت الحاجة إلى عقد اتفاقيات أخرى مع دول المنابع النيلية في إثيوبيا وأوغندا وغيرهما. وكذلك الحال بين تركيا وسورية والعراق لتنظيم ميـاه الفـرات والدجلة.

- موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي، للواء محمد نبيل فؤاد، أكد فيه: أن تحقق الأمن المائي العربي في ظل الظروف الحالية ليس مسؤولية دولة عربية منفردة، بل يجـب أن يكـون مسؤولية جماعية يتحملها المجتمع العربي كله، ليتمكن العرب من التصدي لمشكلة المياه القادمـة مـع بدايات القرن الحادي والعشرين من منظور استراتيجية عربية شاملة: سياسة ـ اقتصادية ـ فنيـة ـ عسكرية.

وقد أصدر المؤتمر في نهاية أعماله بياناً ختامياً تضمن بعض التوصيات والمقترحات الموجهة خاصـة إلى صانعي القرار في مواقع المسؤولية في الوطن العربي. بهدف الحفـاظ علـى الميـاه وصـيانة مصادرها وتعظيم الاستفادة منها. ومن أهم هذه التوصيات:

١ ـ احترام الحقوق التاريخية الثابتة للدول المتشاطئة في أحواض الأنهـار الكبـرى، والالتـزام بالاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار والتعاون الإقليمي، واللجـوء إلى الحوار والتفاوض والدبلوماسية الوقائية في حل المنازعات حول المياه.

٢ ـ يرفض المؤتمر الأفكار الجديدة الداعية إلى تسعير المياه لما تنطوي عليه من أضرار بمعايير العدالة والكفاءة، وما يمكن أن تقود إليه من تداعيات سياسية خطيرة، وما تحمله مـن تهديـد لحقوق ثابتة ومستقرة.

٣ ـ تنمية علاقات التعاون العربي الأفريقي ودعم لتوجهات العربية نحو أفريقيا والمساهمة فـي حل المشكلات السياسية والاقتصادية في القرن الأفريقي وحوض النيل، والمساعدة في تحقيـق الاستقرار والأمن في هذه المناطق، التي تمثل البوابة الخلفية للنيل والفهم الكامـل لطموحـات التنمية في دول المنبع الأفريقية، وهي طموحات ترتهن بالعمل المشترك لتنمية موارد نهر النيل في ظل مشاريع مشتركة لحزمة الاستثمار المائي والعمل على دمج إثيوبيا كعضو دائم في تجمع يضم دول الحوض.

٤ ـ استحداث آليات جديدة سياسية أو قانونية لفض المنازعات التي تنشأ بين العرب ودول الجوار الجغرافي حول اقتسام الموارد المائية، ومن قبيل ذلك ضرورة حث تركيا على توقيع اتفاقيـات مائية مع العراق وسورية أسوة باتفاقات تقاسم المياه التي وقعتها مع جيرانها الآخرين كاليونـان وبلغاريا وإيران وروسيا، طبقاً لمعاهدة لوزان ١٩٢٣، وحملها على الاعتراف بحقوق البلـدين العربيين في نصيب عادل من مياه الفرات ودجلة.

٥ ـ بث الوعي المائي بين المواطنين ونشر الثقافة المائية الرامية إلى تعديل السلوك الاستهلاكي للمياه وترشيده، ودعوة أجهزة التعليم والإعلام العربية والمؤسسات الدينية والثقافية والجمعيـات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية للمشاركة في حملة قومية حول أهميـة الميـاه وترشـيد استهلاكها، تؤازرها وسائل الإعلام السمعية والبصرية.

٦ ـ دعوة الدول العربية لإصدار التشريعات والقوانين اللازمة لتنظيم استخدام المياه، مع وضـع الضوابط الكفيلة لتطبيق هذه القوانين والتأكد من حماية الموارد المائية والبيئية لضـمان تنميـة زراعية متواصلة.

٧ ـ يدعو المؤتمر إلى تأسيس هيئة علمية عربية تقوم بتكوين قاعدة للبيانات حول موارد الميـاه واستخداماتها، وتعمل على تشجيع البحث العلمي والتكنولوجي في مجال تنمية الموارد المائيـة والبحث عن بدائل جديدة لهذه الموارد، وتوفير تقانات اكثر تقدماً وأقل تكلفة للحصول عليها.

٨ ـ الاستخدام الكفء لموارد المائية العربية المتاحة حالياً وتحري قواعد الكفاءة الاقتصادية فـي استخدام الموارد الناضبة وخصوصاً المياه الجوفية، وتحديث نظم الـري والزراعـة العربيـة، والاستفادة من ثورة الهندسة الوراثية في تطوير الزراعة وزيادة الإنتاجية واسـتنباط زراعـات اكثر تكيفاً مع البيئة الجافة وأقل استهلاكاً للمياه.

٩ ـ الاهتمام بالآثار البيئية الخطيرة المترتبة على نقص المياه واستنفاد مخزون المياه الجوفيـة، ورصد التغيرات الطبيعية والمناخية التي تؤثر في البيئة المائية وإيجاد نظـام للإنـذار المبكـر بمخاطر التغيرات والكوارث البيئية.

وقد أكدت البحوث التي نوقشت في الجلسات العلمية للمؤتمر، أن مياه الأنهار الجارية تعد من أرخص أنواع المياه التي يمكن للإنسان استخدامها في حياته اليومية أو في النشاط الاقتصادي، مقارنة بتكاليف الحصول على المياه الجوفية أو نقل المياه بالأنابيب، أو تحليه مياه البحر. صحيح أن ميـاه الأمطـار

أرخص من مياه الأنهار والقنوات، لكنها لسببين محدودة القيمة فهي: أولاً - تستخدم مباشرة في أي نمو نباتي زراعي أو رعوي، ولا يمكن نقلها من أماكن سقوطها المحدودة إلا بواسطة مجارٍ مائية كالأنهار أو المسطحات مائية الدائمة والموسمية (البرك والبحيرات). وهي ثانياً - ليست منتظمة القدر سـنويا بحيث يصعب معها تثبيت أشكال من التنمية الاقتصادية والعمرانية.

لقد استطاع مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط – جمهورية مصر العربية أن ينجح فـي اختيـار الموضوعات التي يناقشها في مؤتمراته. واستطاع أن يستقطب عدداً من الباحثين المختصين العـرب، ليجتمعوا ويناقشوا مسائل وقضايا تهم الوطن العربي من مشرقه إلى مغربه. وبذلك يعد هذا الجهد الذي يقوم به المركز مشكوراً، جهداً على طريق تفعيل العمل العربي المشترك لما فيه خير العرب والوطن العربي.